كما قررنا كم اذا ذنا كم في الاقامة بدارنا مثلا على
ان تلتزموا كذا جزية وتنقادوا لحكمنا الذي
يعتقدون تحريمه كزنا وسرقة دون غيره كشرب
الخمر مسكرون نكاح بعض محارم وذلك لان الجزية
والانقياد كالعوض عن التقرير فيجب ذكرها والثمن
في البيع ونقول نحو قبلنا ورضينا ونعلم من اشتراط
ذكر الانقياد انه لا يشترط ذكر كفنا لسانهم عن الله
تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه لان ذكر الانقياد
يغنيه عنه ويستثنى من منع صحة التأقيت السابق
ما لو قال اقررتكم ما شئتم لان لهم نبذ العقد متى شاؤا
فليس فيه الا التصريح بمقتضى العقد بخلاف الهدنة
لاتضح بهذا اللفظ لانه يخرج عقدها عن موضوعه
من كونه موقتا الى ما يحتمل تأبيده المنافي لمقتضاه
وصدق كافر وجد بدارنا في قوله دخلت لسماع
كلام الله تعالى او رسوله او بأمان مسلم فلا يتعرض
له لان قصد ذلك يومئه والغالب ان الحربي لا يدخل
بلادنا الا بأمان فان اتهم حلف ندبا نعم ان ادعى
ذمي

فذلك بعد اسره لم يصدق الا ببينة وشرط في العاقد
كونه اماما يعقد بنفسه او نائبه فلا يصح عقدها
من غيره لان هذا من الامور الكلية فيحتاج الى
نظر واجتهاد لكن لا يختص المعقود له بل يبلغ مأمنه
وعليه اجابة اذا طلبوا وامن بان لم يخف غائلتهم
ومكيدتهم فان خاف ذلك كان يكون الطالب
جاسوسا يخاف شره لم يجبهم والاصل في ذلك خبر مسلم
عن بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
امر اميرا على جيش او سرية اوصاه الى ان قال فان
هم ابوا فسلهم الجزية فان هم اجابوا فاقبل منهم
وكف عنهم ويستثنى الاسير اذا طلب عقدها فلا يجب
تقريره بما وقولي وامن اولى من قوله الا جاسوسا
كما فهو وشرط في المعقود له كونه متمسكا بكتاب
كتوراة وانجيل وصحف ابراهيم وشيث وزبور
داود سواء كان المتمسك كتابيا ولو من احد ابويه
بان اختاره ام مجوسيا لجد له اعلى لم نعلم نحن
تمسكه به بعد نسخه بان علمنا تمسكه به قبل نسخه

Copyright © King Saud University